جامعة القاهرة
كلية الحقوق

إدارة الدين العام الخارجي

دراسة مقارنة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

حسين السيد حسين محمد القاضي
المدرس المساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

- الأستاذ الدكتور / السيد عبد المولى — رئيسا
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
- الأستاذ الدكتور / محمود الطنطاوي البابلي — عضوا
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة حلوان
- الأستاذ الدكتور / عبد الحفيظ عبد الله عبيد — مشرفا وعضوا
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي *))

سورة طه ، الآية (٢٥ – ٢٨)

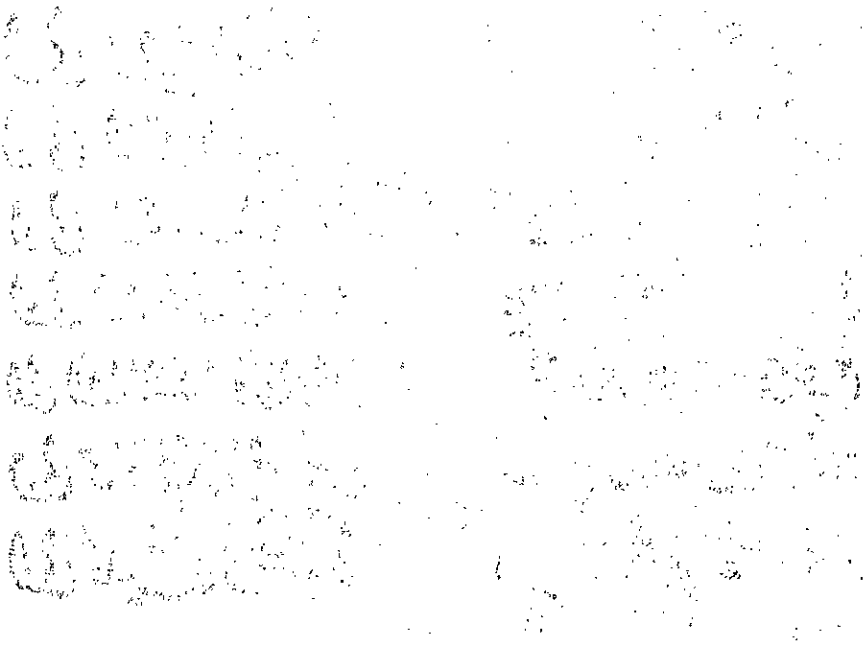

إهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه
إلى أمي الحبيبة أنت العون في الحياة
إلى أخي المناضل جزاك الله خير الجزاء
إلى زوجتي الغالية ينبع الحنان والحب الصافي
إلى أولادي "نورهان ومحمد" أنتم الأمل القادم
إلى محافظة السويس تعلمت الكثير في رحابك
إلى كلية الحقوق تعلمت أن أعطي الحق لصاحبه

تقدير و عرفان

الحمد لله حمداً كثيراً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ـ فبفضله ـ جل وعلا ـ كان اختيار موضوع البحث ـ وبعونه وتوفيقه كان الانتهاء من البحث علي الوجه الذي أرجو أن ينال رضاه تعالي .. فالحمد والشكر لله العليم الخبير .

وبعد ، يقول المصطفي صلي الله عليه وسلم " من أسدي إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به ، فقولوا له جزاك الله خيراً " ، ومن هذا المنطلق لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص التقدير والشكر والاعتراف بالجميل إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / **عبد الحفيظ عبد الله عيد** الذي شرفني بقبوله الإشراف علي الرسالة من أولي خطوات البحث وحتى الانتهاء منها .

لقد كان لعلمه الغزير وخلقه الكريم أثرهما الخاص في فكري ونفسي ، فعلي هدي توجيهاته العظيمة بدأت فكرة البحث ، وعلي ضوء تشجيعه المستمر واصلت المسيرة حتىَ اكتمل بناء اللبنة في بحثي المتواضع ، راجيا أن أكون قد اجتهدت لكي أصل إلي مستوي فضله ، فجزاكم الله خيراً ، وبقيتم ذخراً للعلم والباحثين .

وكان من حسن طالعي أن يكون أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / السيد عبد المولي رئيسا للجنة الحكم علي عملي المتواضع ، فله مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان ، فقد كان أول من استقبلني في قسم المالية العامة ، وأول من ثبت إقدامي علي الطريق ، وسار معي منذ البداية يشد من أزري ويواليني بالمتابعة والاهتمام والتوجيه في صبر العالم المدقق ، ورحابه صدره ، سواء أكان ذلك أثناء وجودي في مصر أو في أثناء وجودي في فرنسا أثناء البعثة الدراسية ، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير ، أطال الله عمرك ومتعك بالصحة والعافية ، وجزاكم الله خيراً عني وعن طلابه خير الجزاء .

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بعميق الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / **محمود الطنطاوي الباز** ، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق ـ جامعة حلوان علي تفضله بالموافقة علي قبول المشاركة في عضوية لجنه الحكم علي عملي المتواضع ـ رغم مشاغلة الجسام ـ فلسيادته عظيم الشكر والتقدير ، فلقد وجدت من سيادته نعم الضيافة ، ونعم العالم المحب لتلاميذه وطلابه ، ووجدت من سيادته عظيم الاهتمام ، ونعم التوجيه ، ولولا توجيهاته العظيمة ، ما كان هذا العمل قد خرج للنور ، فلسيادته مني عظيم الشكر والتقدير ، ولا يسعني إلا أن أتوجه لسيادته قائلا " جزاكم الله خير الجزاء ، و أطال الله في عمركم لتكون ذخرا للعلم وطلاب العلم .

كما أنه لا يفوتني إلا أن أتوجه لاستاذي الفاضل الدكتور / **جلبير تكسييه** الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس ١٢ بخالص آيات الشكر والتقدير ، لما أولاه تجاهي من اهتمام بالغ ، ولما أسداه لي من نصح و إرشاد أثناء وجودي بفرنسا .

الباحث

المقدمة

في عالم اليوم لم تعد المديونية الخارجية قضية اقتصادية ومالية بحتة، بل تحولت منذ نشوب أزمة مديونية دول العالم الثالث في عام ١٩٨٢ إلى قضية سياسية ووطنية لأنها لم تعد تؤثر علي حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي والأمن المالي وحسب. بل أصبحت إلى جانب ذلك تهدد الاستقلال والأمن القوميين لبعض البلدان المدينة .

ولذلك فان أزمة الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في نضالها الراهن ضد التخلف و التبعية وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوي معيشة شعوبها . وأصبحت تلك القضية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعقيد العلاقات الاقتصادية الدولية لمجموعة الدول النامية . وباتت تلك الأزمة تشكل خطرا حقيقيا علي جهود التنمية الاقتصادية التي تتطلبها شعوب الدول النامية .

ومن ثم فان الدول النامية من جراء تلك الأزمة أصبحت مضطرة علي تخصيص جانب كبير من مواردها الوطنية لخدمة الأعباء الفادحة لهذه الديون . كما أنه ترتب علي تلك الأزمة كثيرا من الآثار سواء كانت آثارا سياسية أو اجتماعية أو مالية أو اقتصادية ، كل هذه الآثار أصابت جهود التنمية المطلوبة في مقتل .

كما أنه لا يخفي أنه قد نتج عن تلك الأزمة صعوبات ومشاكل عديدة في العلاقات الدولية لمجموعة الدول النامية . وتمثلت هذه *المشكلات بالإضافة إلى الآثار المذكورة* ، في أنه ما لم تنجح مجموعة الدول النامية في الخروج من تلك الأزمة ، وأن ترسم لنفسها استراتيجية واضحة المعالم وحاسمة في التنفيذ . فإنها بلا شك سوف تقدم الفرصة الذهبية للدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها ، لكي تتدخل في شئونها الداخلية ، وتمس سيادتها الوطنية ، وتهدد استقلالها الاقتصادي وهو - *ما حدث بالفعل للكثير من الدول النامية- لكي تفرض مجموعة الدائنين ما تراه مناسبا من* وجهة نظرها لخلق حالة الاستقرار والتوازن المطلوبة لضمان تسديد هذه الديون ، مع ضمان ربط مجموعة الدول النامية في فلك التبعية الاقتصادية للخارج ، وهو ما يضمن المزيد من الاستغلال لمجموعة الدول النامية ، مما يؤدي بالتالي إلى تأخرها

ولكن ينبغي أن نعود إلى الماضي سويا حتى نذكر أن البلاد التي تنوء الآن تحت ثقل ديونها الخارجية كانت بالأمس القريب من الدول *الدائنة* المقرضة للدول

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
القسم الأول	
نشأة أزمة المديونية الخارجية والآثار المترتبة عليها.	٧
الباب الأول : ما هية الديون الخارجية وأنواعها ومراحل تطورها.	٩
الفصل الأول : تعريف الديون الخارجية وأنواعها ومراحل تطورها.	١١
المبحث الأول : تعريف الديون الخارجية.	١٢
المبحث الثاني : أنواع الديون الخارجية ومراحل تطورها .	١٧
المطلب الأول : أنواع الديون الخارجية .	١٨
المطلب الثاني : مراحل التطور التاريخي للمديونية الخارجية .	٢٢
المبحث الثالث : الرأي العام وقضية المديونية الخارجية .	٢٧
أولا : الرأي العام في الدول الدائنة .	٢٧
ثانيا : الرأي العام في الدول المدينة .	٢٨
المبحث الرابع : السمات المميزة لأزمة المديونية الخارجية .	٣٠
المبحث الخامس : العلاقة بين الدول النامية ومشكلة المديونية الخارجية .	٣٤
خلاصة الفصل الأول :	٣٩
الفصل الثاني : الأطراف المسئولة عن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.	٤١
المبحث الأول : مسئولية الدول المدينة النامية .	٤٢
المبحث الثاني : مسئولية الدول الدائنة .	٤٤
المبحث الثالث : مسئولية الدول البترولية .	٤٧
المبحث الرابع : مسئولية البنوك التجارية .	٤٩
المبحث الخامس : مسئولية المنظمات الدولية .	٥٥
خلاصة الفصل الثاني :	٥٨
الفصل الثالث : طبيعة أزمة المديونية الخارجية .	٦٠
المبحث الأول : أزمة المديونية أزمة سيولة .	٦١
المبحث الثاني : أزمة المديونية أزمة عجز حقيقي للدول النامية .	٦٤
المبحث الثالث : أزمة المديونية انعكاس لهيمنة الدول الكبرى .	٦٨
خلاصة الفصل الثالث :	٧٢
خلاصة الباب الأول :	٧٣

الباب الثاني : العوامل والأسباب المؤدية إلي تفاقم أزمة المديونية الخارجية . ٧٥
الفصل الأول : العوامل الداخلية المسئولة عن تفاقم أزمة المديونية . ٧٨
المبحث الأول : الاعتماد المتزايد علي العالم الخارجي ووجود فجوة الموارد المحلية. ٧٨
المبحث الثاني : فشل برامج التنمية والتصنيع . ٨٢
المبحث الثالث : سوء الإدارة وغياب السياسة السليمة للاقتراض الخارجي. ٨٥
المبحث الرابع : زيادة الإنفاق العسكري . ٩١
المبحث الخامس : تهريب رؤوس الأموال الوطنية للخارج . ٩٤
خلاصة الفصل الأول : ٩٩

الفصل الثاني : العوامل الخارجية والمشتركة المؤدية إلي تفاقم أزمة المديونية . ١٠٠
المبحث الأول : العوامل الخارجية المسئولة عن تفاقم أزمة المديونية . ١٠١
المطلب الأول : سياسات الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية . ١٠٢
المطلب الثاني : سياسات البنوك التجارية وأزمة الديون المصرفية . ١٠٦
المطلب الثالث : ارتفاع أسعار البترول عالميا وتأثيره علي الأزمة . ١١٢
المطلب الرابع : ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعبائها الحقيقية . ١١٩
المطلب الخامس : ارتفاع أسعار الدولار . ١٢٣
المبحث الثاني : العوامل المشتركة المسئولة عن تفاقم أزمة المديونية . ١٢٨
خلاصة الفصل الثاني : ١٣٠

الفصل الثالث : مظاهر ضعف كفاءة الإدارة في إدارة الدين العام الخارجي . ١٣١
المبحث الأول : مظاهر سوء الإدارة في عملية إدارة الدين الخارجي . ١٣٢
المبحث الثاني : المشكلات التي تعترض سياسة إدارة الدين العام الخارجي . ١٣٥
خلاصة الفصل الثالث : ١٣٩
خلاصة الباب الثاني : ١٤١

الباب الثالث : تحليل الآثار المترتبة علي أزمة الديون الخارجية . ١٤٣
الفصل الأول : تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة علي أزمة المديونية الخارجية .١٤٥
المبحث الأول : حصار عملية التنمية الاقتصادية وتأثير المديونية علي برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي . ١٤٦
المبحث الثاني : تزايد التبعية الاقتصادية للخارج . ١٥٣
المبحث الثالث : دخول الدول المدينة حلقة الاقتراض الخبيثة . ١٥٤
خلاصة الفصل الأول : ١٥٦

الفصل الثاني : تحليل الآثار المالية المترتبة علي أزمة المديونية الخارجية . ١٥٧
المبحث الأول : حجم التدفقات المالية من الدول النامية إلي الخارج . ١٥٨
المبحث الثاني : آثار النقل العكسي للموارد علي المديونية . ١٦٠
خلاصة الفصل الثاني : ١٦١

الفصل الثالث : تحليل الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة علي أزمة المديونية ١٦٢
المبحث الأول : مظاهر تدخل الدائنين في الشئون الداخلية للمدينين . ١٦٤
المبحث الثاني : تأثر السيادة النقدية للدول النامية . ١٦٧
المبحث الثالث : الآثار الاجتماعية المترتبة علي أزمة المديونية الخارجية ١٧٢
خاتمة الباب الثالث من القسم الأول : ١٧٣
خاتمة القسم الأول : ١٧٤

القسم الثاني
الاتجاهات الدولية الحديثة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية. ١٨١
الباب الأول : الحلول المقدمة من قبل المجتمع الدولي. ١٨٣
الفصل الأول : الحلول المقدمة من قبل المنظمات الدولية الحكومية . ١٨٦
المبحث الأول : دور منظمة الأمم المتحدة في علاج أزمة المديونية . ١٨٨
المطلب الأول : دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في علاج الأزمة . ١٨٩
المطلب الثاني : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ١٩١
المبحث الثاني : دور بنك التسويات الدولية في علاج الأزمة . ١٩٥
المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي في علاج أزمة المديونية . ١٩٨
المطلب الأول : النظام الأساسي للصندوق . ٢٠٠
المطلب الثاني : أهداف الصندوق . ٢٠١
المطلب الثالث : نشاط الصندوق في مجال الديون . ٢٠٢
المطلب الرابع : مضمون برنامج التثبيت والتكييف . ٢٠٦
المطلب الرابع : تقييم دور صندوق النقد الدولي . ٢١٤
المطلب السادس : تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر . ٢١٨
المبحث الرابع : دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في علاج الأزمة . ٢٢٤
المطلب الأول : نظام البنك الدولي . ٢٢٥
المطلب الثاني : أهداف البنك الدولي . ٢٢٧
المطلب الثالث : نشاط البنك في مجال الديون . ٢٢٨
المطلب الرابع : رؤية البنك لعلاج الأزمة . ٢٣٥
المطلب الخامس : تقييم دور البنك الدولي في علاجه للأزمة . ٢٤١
خلاصة الفصل الأول : ٢٤٥

الفصل الثاني : الحلول المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية . ٢٤٧
المبحث الأول : استراتيجية نادي باريس لعلاج الأزمة . ٢٤٩
المطلب الأول : النظام القانوني لنادي باريس . ٢٥٠
المطلب الثاني : القواعد التي تحكم نادي باريس . ٢٥١
المطلب الثالث : الوسائل المقدمة من نادي باريس لتخفيف الأزمة ٢٥٦
المطلب الرابع : تقييم نادي باريس . ٢٥٨
المبحث الثاني : مفاوضات نادي لندن ودورها في علاج أزمة الديون . ٢٦١
المطلب الأول : إطار عمل نادي لندن . ٢٦١
المطلب الثاني : تقييم دور نادي لندن . ٢٦٦
المبحث الثالث : دور مؤتمر الشمال والجنوب في علاج الأزمة . ٢٦٧
المبحث الرابع : جدوي المبادرات الفردية ودورها في علاج الأزمة . ٢٧٠
المطلب الأول : المقترحات الأمريكية . ٢٧٠
المطلب الثاني : مقترحات قمة الدول الصناعية . ٢٨١
المطلب الثالث : المبادرة الفرنسية . ٢٨٥
المطلب الرابع : المبادرة السوفيتية . ٢٨٦
المطلب الخامس : المبادرة اليابانية . ٢٨٧
المطلب السادس : المبادرة الكويتية . ٢٨٨
المطلب السابع : إقرار مدونة للسلوك في مسائل المديونية . ٢٨٩
خلاصة الفصل الثاني : ٢٩١

الفصل الثالث : الحلول المقدمة من الدول الرأسمالية . ٢٩٢
المبحث الأول : الدعوة إلي تخفيض سعر الفائدة . ٢٩٣
المبحث الثاني : تغيير شكل ملكية الحقوق المستحقة علي البلاد المدينة النامية امتلاك ثروات الدول المدينة ٢٩٧
خلاصة الفصل الثالث : ٣٠٢
خاتمة الباب الأول من القسم الثاني ٣٠٣

الباب الثاني : الحلول المقدمة من الدول النامية " المدينين " . ٣٠٥
الفصل الأول : مقترحات دول العالم الثالث . ٣٠٨
المبحث الأول : سبل التخفيف من أعباء الديون . ٣١٠
المبحث الثاني : السعي نحو عودة رؤوس الأموال الوطنية الهاربة إلى الخارج . ٣١٧
المبحث الثالث : الدعوة إلى إلغاء الدين الخارجي . ٣٢٢
المبحث الرابع : اقتراحات الدول الإفريقية ومجموعة دول عدم الانحياز ٣٢٧
خلاصة الفصل الأول : ٣٣٣

الفصل الثاني : إعادة الجدولة ودورها في التخفيف من حدة الأزمة . ٣٣٤
المبحث الأول : تحديد المقصود بإعادة الجدولة . ٣٣٦
المبحث الثاني : إجراءات إعادة الجدولة . ٣٤٢
المبحث الثالث : مشروطية صندوق النقد الدولي . ٣٤٥
المبحث الرابع : نماذج لعمليات إعادة الجدولة منذ نشأة نادي باريس. ٣٤٧
المبحث الخامس : تقييم أسلوب إعادة الجدولة . ٣٥٥
خلاصة الفصل الثاني : ٣٥٩
خاتمة الباب الثاني من القسم الثاني : ٣٦٠

الباب الثالث : الحلول المطروحة لرفع كفاءة إدارة الدين العام الخارجي. ٣٦١
الفصل الأول : تفعيل دور الإدارة في إدارة الدين العام الخارجي . ٣٦٣
المبحث الاول : كيفية تحقيق الإدارة العلمية . ٣٦٣
المبحث الثاني : الوسائل المستخدمة لإعادة هيكلة الديون الخارجية. ٣٦٧
المطلب الأول : التوقف عن الدفع . ٣٦٨
المطلب الثاني : وضع السقوف الائتمانية . ٣٧٠
المطلب الثالث : إعادة تمويل الدين . ٣٧٠
المطلب الرابع : إنكار الدين . ٣٧١
المطلب الخامس : مقايضة (استبدال) الديون ببعض الأصول . ٣٧٢
خلاصة الفصل الاول : ٣٨٥

الفصل الثاني : سبل رفع كفاءة الدول النامية في مواجهة أزمة المديونية . ٣٨٦
المبحث الأول : الاعتماد علي الذات . ٣٨٧
المبحث الثاني : حفز الصادرات ودفع التوجه للتصدير . ٣٩٢
المطلب الاول : تجربة دولة ماليزيا . ٣٩٦
المطلب الثاني : تجربة المكسيك . ٤٠١
المطلب الثالث : تجربة البرازيل . ٤٠٥
المطلب الرابع : تجربة كوريا الجنوبية . ٤٠٩
المبحث الثالث : مواجهة كبح هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج ٤١٣
المبحث الرابع : ترشيد الاقتراض الخارجي . ٤١٦
المبحث الخامس : العمل بأفضل الشروط المقدمة من الدول الدائنة . ٤١٨
المبحث السادس : السياسات البديلة لمواجهة مشكلة المديونية العربية للخارج ٤٢١
خلاصة الفصل الثاني : ٤٢٥

الفصل الثالث : نظرية تغير الظروف ودورها في مواجهة تفاقم المديونية . ٤٢٦
المبحث الأول : مدي شرعية إتفاق القرض في القانون الداخلي والدولي الخاص ٤٢٧
المطلب الأول : مدي شرعية اتفاق القرض في ضوء عقود الإذعان . ٤٢٧
المطلب الثاني : مدي شرعية اتفاق القرض في ضوء عقود الاستغلال والغبن. ٤٢٨
المطلب الثالث : مدي شرعية اتفاق القرض في ضوء الإثراء بلا سبب . ٤٣٢
المطلب الرابع : مدي شرعية اتفاق القرض في ضوء مشروعية السبب . ٤٣٣
المبحث الثاني : مدي شرعية اتفاق القرض في ضوء القانون الدولي العام . ٤٣٦
المبحث الثالث : مدي استمرار شرعية اتفاق القرض بعد نفاذ الاتفاق . ٤٣٩
المطلب الأول : مدي استمرار الشرعية إذا كانت المعاهدة تتعارض مع القواعد الآمرة . ٤٤٠
المطلب الثاني : مدي استمرار الشرعية إذا كان هناك استحالة في التنفيذ . ٤٤١
المطلب الثالث : مدي استمرار الشرعية علي ضوء نظرية تغير الظروف . ٤٤٣
خاتمة الفصل الثالث : ٤٤٦
خاتمة القسم الثاني : ٤٤٨

الخاتمة : ٤٥١
نتائج البحث : ٤٥٨
التوصيات : ٤٦١
المراجع : ٤٦٤
الفهرس : ٥٠٢

مستخلص الرسالة

أضحت مشكلة المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية من أهم المشكلات التي تواجه متطلبات التنمية الاقتصادية التي تنشدها تلك الدول للحاق بركب الدول المتقدمة ، ولقد تجمعت مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلي تلك المشكلة ، حيث وصفت بعد ذلك بالأزمة ، لكونها أزمة دائمة وتتخلل الوعي القومي . ومن ثم أثرت تلك الأزمة تأثيرا واضحا في معدلات التنمية المنشودة حيث كان لهذه الأزمة ـ ومازالت ـ الآثار المترتبة علي تلك الأزمة تمثلت في الآثار السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ، ومن خلال عرض البحث توصلنا إلي مجموعة من الحلول التي نري أنها تناسب طبيعة أزمة المديونية الخارجية ، وتلك الحلول مأخوذة بالتدريج الملائم لتلك المشكلة المتأزمة ، ومن ثم تلاحمت مجموعة الحلول المطروحة في إطار عمل موحد للعمل علي الخروج من الأزمة ، ولذا كانت هناك مجموعة من الوسائل لرفع كفاءة الدول النامية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية تمثلت في الآتي :

- الاعتماد علي الذات
- حفز الصادرات ودفع التوجه للتصدير .
- مواجهة كبح هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج .
- ترشيد الاقتراض الخارجي .
- العمل بأفضل الشروط المقدمة من الدول الدائنة
- توحيد السياسات لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية .

وظهرت في الأفق بادرة أمل للدول المدينة النامية في سبيل تخلصها من مشكلة المديونية الخارجية تمثلت في ضرورة إعمالها لنظرية تغير الظروف ، حيث تتناسي تلك الدول النص في اتفاقية عقد القرض علي ضرورة إعمال النظرية إذا ما طرأت ظروف غيرت من طبيعة التعاقد وقت إبرامه وبالتالي كان من الصعب علي الدول النامية الاستمرار في سداد خدمة ديونها علي ضوء الظروف الجديدة التي طرأت ، ومن هنا إذا حدث تبديل جذري في نطاق الالتزامات التي يجب أن تنفذ مستقبلا طبقا للمعاهدة ، فإن هذا التغير يعد سببا كافيا لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها ، وذلك إعمالا لنظرية تغير الظروف .

ولذا يجب علي الدول النامية أن تسرع الخطوات في سبيل إنشاء " كارتل دولي " مهمته الدفاع عن مصالح تلك الدول التي أفقرتها الديون الخارجية ، وجعلتها أشبه بمريض يتسول الدواء ، ومن ثم يجب عليها أن تعمل علي تشجيع التبادل التجاري فيما بينها ، وهذا التبادل يجب آلا يقتصر علي السلع ، ولكن يجب أن يشمل تبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية الموجودة في تلك الدول فيما بينها ، بعيدا عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية .

ومن خلال تلك الخطوات نرجوا أن تنجح الدول النامية في الخروج من كبوتها ، وان يكون لها دور مؤثر علي الصعيد العالمي ، وقت أن تستطيع التخلص من الآثار التي رتبتها أزمة المديونية الخارجية .